بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس المحلي لمدينة معرة النعمان

المكتب القانوني

التقرير المرحلي للمكتب من ٢٠١٥/٦/٢٠ وحتى ٢٠ /١٢/ ٢٠١٥

انطلق المكتب القانوني في عمله بالمجلس المحلي ٢٠١٥/٦/٢٠ حيث بدأ بإيجاد قواعد إدارية ضابطة لعمل مكاتب المجلس بالتوازي مع العمل على اعداد نظام داخلي يحكم الاعمال والنشاطات التي يقوم بها المجلس او قد يقوم بها في المستقبل .

حيث يمكن ايجاز ما قام به من اعمال بما يلي :

١- قام المكتب القانوني (كجهة رقابية) بالمشاركة بالتنبيه للمخالفات التي جرت اثناء عمل المجلس واجرى عدة مساءلات طالت رئيس المجلس وأعضاء المكتب التنفيذي مشيرا الى الخطا المرتكب والقاعدة التي يجب السير عليها .
٢- كما شارك المكتب القانوني في عضوية اللجان التي شكلت لاعمال إدارية مثل تعيين موظفين او غير ذلك مما يتطلب وجود عضو قانوني في اللجنة .
٣- ولقد قدم المكتب القانوني الدعم الاستشاري القانوني والإداري لجميع مكاتب المجلس المحلي بما فيه مكتب الرئاسة .
٤- ومن اهم ما عكف عليه المكتب القانوني مذكرات التفاهم التي تم توقيعها مع المنظمات او غيرها لتقديم الخدمات العامة للمواطنين .
٥- اللوائح التنظيمية : حيث اخرج المكتب عدة لوائح تنظيمية تساعد في إيجاد القاعدة القانونية المناسبة لنشاطات متعددة منها : اللائحة التنظيمية الناظمة لعمل الصيادلة ، واللائحة التنظيمية الناظمة للبراكيات .
٦- الأنظمة : اخرج المكتب القانوني منذ استلام مهامه عدة أنظمة هامة انتقلت بالمجلس الى العمل المؤسساتي .
   - انجاز نظام العقود الخاص بتعيين الموظفين في المجلس .
   - انجاز النظام المالي بمساعدة المكتب المالي ليقنن عمل احد اهم مكاتب المجلس .
٧- انجاز النظام الداخلي الخاص بالمجلس الذي جاء ليتوج عمل المكتب القانوني في هذه المرحلة حيث نظم الهيكل التنظيمي للمجلس والية الانتخاب و نظم عمل جميع أعضاء المجلس وموظفيه ومهامهم وحقوقهم والية اتخاذ القرارات وكل ما يحتاجه المجلس في اعماله .

ان المكتب القانوني للمجلس المحلي لا زال يضطلع بالكثير من المهام التي وضعها ضمن خطته مثل تنظيم عمل المؤسسات الحديثة العهد كمؤسسات المجتمع المدني او المؤسسات التقليدية التي تؤدي الخدمات للمواطنين ، خاصة في ظل غياب قوانين متكاملة تحكم عمل هذه المؤسسات ما خلا بعض القواعد الموروثة .

لكن المكتب واجه الكثير من التحديات التي لاتزال عثرة امام انجاز ذلك ، واهمها :

١- عدم وجود أي تمويل للعمل في المكتب القانوني .
٢- عدم وجود سلطة مكتملة الأركان والمعالم تقوم على تطبيق القواعد القانونية .

٣- القصف المتواصل على المدينة.
٤- غياب الوعي العام وانتشار ثقافة التملص من القانون .
٥- عدم التعاون من قبل بعض السلطات الموجودة في المدينة .

اننا في المكتب القانوني ننظر الى إيجاد نظم متكاملة ترتقي بالمدينة لتكون ركن من اركان دولة المستقبل .

والله ولي التوفيق

رئيس المكتب القانوني : المحامي فراس المنديل